



المحور الثاني: النوع الاجتماعي في التحليل الاقتصادي

■ على الرغم من تناول الاقتصاديون مسائل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة منذ أوائل القرن الماضي إلا أن النوع الاجتماعي (المجندر) بذاته لم يستخدم كفةً للتحليل. إن المعالجات المبكرة لمشاركة النساء في القوة العاملة والاختلافات والتمييز بين أجور الرجال والنساء اعتمدت على ديناميكية سوق يعمل على أساس الرجال والنساء بدلا من الدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي في طريقة عمل السوق الأساسية (بينيريا 1995).

■ في الستينات طور بيكر وآخرون من أصحاب النظريات حول رأس المال البشري "اقتصاد الأسر المعيشية الجديدة" والذي للمرة الأولى طبق مفاهيم ونماذج السوق في تحليل إنتاج الأسر المعيشية ومسألة تخصيص الوقت. وقد استخدمت هذه الأدوات الجديدة لتوضيح تقسيم العمل على أساس الجنس وسلوك السوق لأفراد الأسرة المعيشية و الفروقات بين الذكور والإناث في هذه الأمور. وفي السبعينات والثمانينات تم تطبيق هذه المفاهيم في تحليل آخر للتمييز القائم في سوق العمل ونماذج التفاوض في الأسر المعيشية التي سمحت بإدخال أبعاد القوة والصراع في صنع القرار.



■ وفي الوقت نفسه فإن الجدل القائم في الستينات حول تعويضات العمل المنزلي واجتماعات الأمم المتحدة خلال “مؤتمر عقد النساء” **Decade For Women (1976-1985)** زاد في شعبية مفهوم الإنتاج الاجتماعي. وأسهمت كل هذه العوامل في تقدير الدور المحوري للعمل النسائي في القطاع الإنتاجي.

- لقد أدت أزمات مديونية العالم الثالث في السبعينات والثمانينات وسلسلة برامج الإصلاح الهيكلي إلى عقد عدة جولات تقييمية للآثار الناجمة والتي أدت بدورها إلى تحديد النسيء على أنهم إحدى المجموعات الضعيفة المعرضة لفقدان الرفاه أثناء المراحل المخلة الناجمة عن مثل هذه البرامج.
- فالافتراضات القائلة بأن مصدر فقدان الرفاه يكمن في تصميم البرامج وليس فقط في آثارها الجانبية غير المتوقعة ، أثارت محاولات لدمج النوع الاجتماعي بمجهود أكبر في التحليل القائم على الاقتصاد الكلي .



- في سلسلة من الأوراق البحثية أعدها للبنك الدولي اقترح بول كولير (كولير 1988 ، 1990 ، 1993 ، 1994) تصنيف الدخل وبيانات النفقات على أساس النوع الاجتماعي في تقييم التقدم في برامج الإصلاح الهيكلي . كما طور ديمري (عام 1996) منهجا لتحليل مؤشرات حدوث الفوائد المصنفة وفقا للنوع الاجتماعي في النفقات العامة .

■ أحد الركائز المحورية في الأبحاث المعنية بالنوع الاجتماعي هو طرح تساؤلا حول الافتراض الضمني بوجود مرونة عالية في عمل النساء تجاوبا مع الصدمات الاقتصادية أو التحيز الجندري الملازم لنماذج الاستقرار الحيادي والإصلاح الهيكلي. وقد جاءت المعالجة الأساسية للتحيز الجندري غير المقصود والذي يستتبع حيادية مزعومة للاقتصاديات الكلية على لسان السون عام 1991 في كتاب "التحيز الذكوري في الاقتصاد الكلي : حالة الإصلاح الهيكلي" في مختارات تم تحريرها من قبل المؤلف نفسه تحت عنوان "التحيز الذكوري في صيرورة التنمية" – الطبعة الثانية عام 1995.

■ إلى جانب النقاشات القائمة حول النوع الاجتماعي والإصلاح الهيكلي، قام العديد من الباحثين ومنذ الثمانينات، بدراسة مسألة الاعتماد على عمل الإناث في نمو الصناعة العالمية والتجارة والعملية (جوكيز عام 1987 و عام 1995، ستانديج عام 1989 و عام 1999) والقوا الضوء على العلاقات بين إنتاج التصدير وتأييب القوى العاملة وتغيير ظروف العمل. ونجد في مجلة التنمية العالمية **World Development** (العدد 3:27) الصادرة عام 1999 قسما خاصا عن النساء والعمل والعملية، يلخص الأبحاث الجارية في هذا المضمار.

■ ويقدم عمل مرجعي صدر حديثاً تحت عنوان دليل الاقتصاد النسوي من تأليف إدوارد الجار
Companion to Feminist Economics -Edward Elgar نظرة شاملة عن هذا
الحقل نستعرض منه بعض المفاهيم الهامة التي تضمنها:

✓ نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية؛

✓ تحليل مؤشر وقوع الفائدة في إطار النفقات العامة؛

✓ الميزانيات المراعية للجنس أو للنوع الاجتماعي؛

✓ تقسيم العمل حسب الجنس أو النوع؛

✓ النماذج الاقتصادية والنوع؛

✓ الكفاءة الإنتاجية والنوع؛

✓ الأسرة المعيشية؛

نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية

■ تعتبر هذه النماذج مقاربات لتحليل صنع القرار الاقتصادي على مستوى الأسرة المعيشية تأخذ بالاعتبار خصائص ومصالح وموارد مختلفة وبالتالي مختلف الوظائف ذات المنفعة بالنسبة إلى أفراد الأسرة. كما يمكن النظر إلى نماذج التفاوض على أنها مقارنة بديلة للفكرة الكلاسيكية الجديدة التي يقدمها بيكر والتي تعتبر أن سلوك الأسرة المعيشية يمكن تحفيزه بصورة رئيسية من خلال الاهتمام الجماعي بالكفاءة الاقتصادية.

نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية (تابع)

- ينطلق أنصار الكلاسيكية الجديدة من افتراض أن أفضليات الأسرة المعيشية موحدة (وظائف ذات منفعة مشتركة) محددة من خارج إطار الأسرة وثابتة على مر الزمن، وان تغيرت فإن تغيرها يكون عشوائياً من أسرة إلى أخرى. لا يصح علنا عن هذه الافتراضات دائماً ولكنها جوهرية في النموذج الذي يبرز أن خيارات الأسرة (مثل تحديد أي من الزوجين يعمل، ومن يهتم بالأولاد ومن يحصل على تعليم أكثر) هي بمثابة مخرجات رشيدة وحتمية لهذه الوظائف ذات المنفعة المشتركة.

نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية (تابع)

- في سنة 1984 ، قدمت نانسي فولبر إثباتات تجريبية من الفيليبين تتضمن بيانات مصنفة على أساس النوع حول العمل ووقت الفراغ والاستهلاك والإنفاق . أوضحت تلك الإثباتات ، على عكس ما تفترضه النظرية الكلاسيكية الجديدة ، أن حصص الأفراد من إجمالي دخل الأسرة المعيشية تتحدد جزئياً من خلال قوة المساومة الفردية داخل الأسرة المعيشية ، وأن قوة المساومة النسبية قد تتغير خلال مسيرة التنمية الاقتصادية . وقد تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تغييرات في توزيع السلع وأوقات الفراغ ضمن نطاق الأسرة المعيشية . ومنذ ذلك الحين ، دعمت الكثير من الدراسات التجريبية فكرة فولبر .

نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية (تابع)

- وفقاً لنموذج التفاوض يقوم كل وكيل بالتفاوض من أجل تحقيق مساومة في الأسرة المعيشية من حيث تخصيص العمل ووقت الفراغ والسلع الاستهلاكية ، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق ينشأ النزاع . و تعتبر نقطة الخطر النقطة التي يترك فيها الأطراف الوحدة (مثل الطلاق حيث الوحدة هي الزواج) ويتحدد مستوى كل فرد في الوحدة من حيث الموقف الذي يستند إليه والذي يعكس قدرته التفاوضية في الأسرة. وترتبط قوة المساومة في الأساس بالأجر البديل المحدد حسب السوق.

نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية (تابع)

■ يمكن أن تؤثر برامج الإصلاح الاقتصادي في قوة المساومة عند الرجال أو النساء وذلك عن طريق فتح أو إغلاق فرص الكسب أو تغيير سبل الوصول إلى المطالب الأولية أو الثانوية في العلاقة بين الجنسين . وبينما تصنف نظرية صنع القرار ضمن نطاق الاقتصاد الجزئي فان الاختلاف في القدرة على التفاوض وسبل الحصول على الموارد في نطاق الأسرة لها تداعيات هامة على الاقتصاد الكلي في التنمية لأنها تمكن من إدراك الآثار المختلفة الناجمة عن سياسات التكيف الاقتصادي و التعديلات الناجمة عن الاختلاف النوعي .

تحليل مؤشر وقوع الفائدة في إطار النفقات العامة

■ هي منهجية تهتم باحتساب أثر عملية توزيع النفقات العامة على جماعات ديموغرافية مختلفة مثل النساء والرجال ضمن إجراء يتضمن تخصيص إعانات عامة لكل وحدة (مثل المصاريف المخصصة لكل طالب في قطاع التعليم) وفقا لمعدلات الاستعمال الفردي للخدمات العامة.



تحليل مؤشر وقوع الفائدة في إطار النفقات العامة (تابع)

- ومن خلال استخدام هذا النوع من التحليل ، أظهرت دراسات حول كينيا ، أجريت بين العامين 1992 و 1993 ، أن النفقات العامة في قطاع التعليم هي بمثابة الدعم السنوي الذي يوازي (505) شلنغ كيني لكل فرد . كما بينت الدراسة أن هذه الإعانة استحوذت للذكور بمعدل (670) شلنغ وللإناث بمعدل (543) شلنغ فقط . وأجري بحثاً مماثلاً في المكسيك حيث كانت الفجوة بين الطلاب والطالبات أصغر ، أما في باكستان فقد كان الفارق أكثر من (2) إلى (1) لصالح الصبيان حسب ما جاء في تقرير البنك الدولي لعام 1995 .

تحليل مؤشر وقوع الفائدة في إطار النفقات العامة (تابع)

- كما أوضحت هذه الدراسات أن التحيز النوعي في حدوث فائدة في الإنفاق العام غالبا ما يكون ملحوظا أكثر بالنسبة لجماعات الدخل المنخفض، وتظهر بيانات ديميري في ساحل العاج عام 1995 انه في الوقت الذي نجد فيه أن خمس أفقر طبقات السكان يتلقون مقدار (13.5 %) من الإعانات التعليمية فان الذكور في هذا الخمس يحصلون على (16%) بينما يحصل الإناث على (9%)، و بالنسبة إلى الخمس الأغنى فإن الفارق بين الذكور والإناث محدود جدا (37% و 35% على التوالي).

الميزانيات المراعية للجنس أو للنوع الاجتماعي

■ هي بمثابة الأدوات التي تمكن من تقدير الأثر الفعلي الناجم عن الميزانيات الحكومية على جماعات مختلفة من الرجال والنساء، وذلك عن طريق إدراك السبل التي تترسخ من خلالها العلاقات النوعية في المجتمع و في الاقتصاد . فالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ليست ميزانية منفصلة للنساء ، بل هي ميزانية تشمل تحليلاً للمخصصات التي تستهدف النوع الاجتماعي (مثل البرامج الخاصة التي تستهدف النساء)، وتصنف الوقع الناجم عن الإتفاق على أساس الجنس ، كما تراجع سياسات تكافؤ الفرص والمخصصات في الخدمات الحكومية .



الميزانيات المراعية للجندر أو للنوع الاجتماعي (تابع)

- تم وضع أول ميزانية للنساء من قبل الحكومة الفدرالية في أستراليا عام 1984 . وفي عام 1997 اعتمدت حكومة جنوب إفريقيا ميزانية النساء .
- إن المبادرات الخاصة بالميزانيات الجندرية داخل وخارج نطاق الحكومة هي مبادرات سارية في دول مختلفة مثل كندا وتنايا والمملكة المتحدة .

الميزانيات المراعية للجنس أو للنوع الاجتماعي (تابع)

■ لا بد من أن يتضمن تطوير السياسات الواعية بالبعد النوعي تحديد قضايا النوع الاجتماعي المطروحة في قطاعات وبرامج خاصة وتحديد مخصصات الموارد وتقييم ما إذا كانت مخصصات السياسة الحالية سوف تديم اللامساواة بين الرجال والنساء أو تغيرها . فإذا أخذنا المغرب على سبيل المثال ، نجد بأن نسبة الأمية تنتشر بين النساء أكثر منها بين الرجال ، مما يعني أن زيادة مخصصات الموارد العامة لتعليم الكبار ستؤدي إلى رفع درجة الإنصاف . وبصورة مماثلة تميل النساء أكثر من الرجال إلى العمل في القطاعات غير الرسمية مما يعني الحاجة إلى مزيد من الدعم للمشاريع الصغيرة إذا أُريد للنساء الاستفادة من الميزانية المخصصة لهذا القطاع .

تقسيم العمل حسب الجندر أو النوع

■ يقصد بتقسيم العمل التخصص في العمل الذي يتم تنفيذه عن طريق تفكيك الأنشطة إلى عناصرها الوظيفية المكونة أو عن طريق تكليف جماعات خاصة من الأفراد للقيام بأعمال أو مخرجات معينة . إن تقسيم العمل حسب النوع (أو الجندر) يشير إلى تخصيص أنواع مختلفة من العمل للرجال والنساء وذلك بالاستناد إلى قواعد وأنظمة وممارسات مؤسسية قوامها العادات والتقاليد السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة. وعادة ما ينظر إلى هذا التقسيم أو التخصيص حسب النوع الاجتماعي على أنه يتغير مع مرور الزمن وأنه خاضعا لتفاوض دائم.

تقسيم العمل حسب الجندر أو النوع (تابع)

■ وقد أظهر الاقتصاديون أن تقسيم العمل حسب النوع له تداعيات على فعالية السياسة الاقتصادية التي ترمي إلى تغيير أو تطوير المخرجات (مثل تحويل الموارد من الاستخدام داخل السوق المحلي إلى التصدير). وفي اغلب الأحيان لا يمكن تحويل العمل بسهولة إلى أنشطة بديلة أو قد يتطلب هذا التحويل تكاليف تقلص من نجاعة السياسات.

تقسيم العمل حسب الجندر أو النوع (تابع)

■ ويبقى تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي قويا في المجتمعات الصناعية والحضرية ، ونجد في جميع أنحاء العالم أن معظم النساء والرجال يمارسون أعمالا يتم إنجازها بصورة رئيسية من قبل جنس واحد . كما تشير التقارير إلى أن معدل نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يفوق 90% .

■ إن عملية التمييز الجندري القوي في كافة القطاعات تجعل من الصعب مقارنة العمل بين الجنسين وتسهم في حصر النساء في قطاعات ووظائف ذات دخل منخفض . كما أنها تجعل من الصعب على صانعي القرار والعمال وضع تصورا كاملا حول الإنصاف في الأجور وظروف العمل .

النماذج الاقتصادية والنوع

■ يُعرّف النموذج الاقتصادي بأنه صورة مبسطة للواقع الاقتصادي ، تظهر فيها العلاقة الداخلية بين متغيرات اقتصادية مختارة . وفي الإقتصاد الكلي وحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي لم تقم سوى قلة من النماذج بإدماج البعد النوعي، على الرغم من وجود سوابق تبرر تفريق بعض المتغيرات التقليدية وخصوصا في النماذج الكينيزية وكاليسية (Keynesian / Kaleclian) وهي نماذج تميز بين الافراد ذات دخل مصدره الأجور عادة وبين أولئك الذين يكسبون فائدة من رأس مال مستثمر ويطلق عليهم اسم النماذج المصنفة حسب الطبقة الاجتماعية .

(تابع)

النماذج الاقتصادية والنوع

■ و في هذا السياق، يعتبر عمل بول كوليير محاولة باكرة لصياغة القيود المفروضة على النمو الاقتصادي من خلال ثوابت راسخة تستند إلى النوع الاجتماعي في الاقتصاد .

■ ويشير كاجتي (Cagatay) إلى ثلاثة مقاربات تم اعتمادها لإدماج النوع الاجتماعي كفة في الإطار التحليلي هي :

1. طريقة التصنيف الجندري: التي تصنف المتغيرات التقليدية في الاقتصاد الكلي ، مثل الإدخار والسلوك الاستهلاكي حسب الجندر بالاستناد إلى فرضية أن الرجال والنساء يسلكون سلوكا مختلفا في هذه المجالات (كوليير 1993، 1994) .

(تابع)

النماذج الاقتصادية والنوع

2. طريقة دمج متغيرات جندرية في الاقتصاد الكلي: والتي تعتمد على إدماج متغيرات هيكلية جديدة لصياغة هيكلية العلاقات الجندرية مثل درجة عدم المساواة النوعية في أسواق العمل و الائتمان أو صنع القرار في الأسر وفي القطاعين العام والخاص (السون 1995).

3. طريقة القطاع أو النظام المزدوج: والتي تحدد النموذج على انه عبارة عن قطاعين متفاعلين ، يشمل أحدهما متغيرات الاقتصاد الكلي التقليدي ويشمل الآخر الأسر المعيشية مثلا أو قطاع إعادة الإنتاج الذي يتضمن مجالا واحدا أو أكثر من متغيرات الجندر (ايفرز والترز ؛ والترز).

■ تعمل الأوراق البحثية الحديثة على صياغة التفاعل بين العلاقات الجندرية و الاقتصاد الكلي وهي تشمل أعمال سيجونيو حول أثر توزيع الدخل وعدم المساواة الجندرية في الدخل على عينة من الدول شبه الصناعية ؛ وعمل فوتانا حول قضايا الأجور المماثلة وعلاقتها بالانفتاح التجاري في الدول ذات الدخل المنخفض وعمل فلورو وديمسكي حول إصلاح القطاع المالي والأزمة المالية وعلاقتها بمساهمة النساء في القوة العاملة وفي القطاع الإنتاجي والقدرة على المساواة (القوة التفاوضية) .

الكفاءة الإنتاجية والنوع

- يقصد بالكفاءة الإنتاجية العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد .
- يمكن اعتبار التمييز النوعي بمثابة عامل من عوامل التشويه في سوق العمل والأسواق الأخرى التي تطور في القطاع الخاص و التي تمنع من تحقيق الكفاءة الإنتاجية. فالنتائج التجريبية المأخوذة علي سبيل المثال من قطاع عرضي في دول متطورة ودول نامية تشير إلى أن حوالي (75%) من فوارق الأجور بين الرجال والنساء غير مبررة كنتيجة لفوارق قائمة في الخصائص الرئيسة للبشر مثل المستويات التعليمية والخبرة .

(تابع)

الكفاءة الإنتاجية والنوع

■ وتشير مثل هذه النتائج إلى أن الأسواق لا تعمل بجرية بسبب الفروق في القدرة على التفاوض والفروق في المكانة وبسبب انعدام التناسق في الواجبات وفي مبدأ المعاملة بالمثل بين الرجال والنساء . وفي إعادة دراسة للفروقات في الأجور استنادا إلى البيانات المأخوذة من إحدى عشر دولة من دول أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي ، اظهر زاناتوس انه على الرغم من بعض الانخفاض في الفروق بين أجور النساء والرجال فهناك تكاليف اقتصادية هامة تفرض على هذه الاقتصاديات كنتيجة للفجوة المتبقية في الأجور .

الكفاءة الإنتاجية والنوع (تابع)

■ كما بين البحث أن الأنصاف في الأجور سوف ينتج مكاسب هامة على مستوى الكفاءة الإنتاجية تفوق الانخفاضات القليلة في أجور الذكور. وقد أثرت مثل هذه البحوث للتأكيد على أن عدم المساواة الجندرية هي مسألة متعلقة بالكفاءة ينبغي أن تهتم بها سياسة الاقتصاد الكلي بشكل جدي.

الأسرة المعيشية

■ هي وحدة اقتصادية أساسية ، تعرف في دليل الإحصاء السكاني بأنها فرد أو مجموعة أفراد يعيشون في نفس الوحدة السكنية و يتناولون الطعام معا و يشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة، أو لا تربطهم هذه العلاقة.

الأسرة المعيشية (تابع)

■ قد تكون نماذج ديناميكية صنع القرار في الأسرة المعيشية أحادية أو جماعية . فالنماذج الفردية تعتبر الأسرة المعيشية صانع أحادي للقرار ، وتفترض وجود الرعاية الأبوية أو الأسرية واستغلال كافة الموارد بصورة مشتركة بما في ذلك العمل والطعام والسلع الأخرى والمعلومات. وتقتح مختلف النماذج الفردية وجود آليات مختلفة تتوصل من خلالها الأسر إلى توزيع الثروة والدخل بين أفراد الأسرة.

الأسرة المعيشية (تابع)

■ و تفترض بعض النماذج أن صنع القرار هو نتيجة تجميع لمختلف الافضليات وتركز على كيفية تجميع تلك الافضليات وتعزيزها إما عن طريق الإجماع أو عن طريق صنع القرار في الجمعيات التعاونية أو بطريقة الموالفة المتجانسة لنموذج أو إقامة التوازنات في سوق الأسرة الداخلي بتسعير ضمني أو باتباع نموذج المرحلتين المحب للغير أو نظرية الولد - الفاسد. إلا أن هذه الافتراضات لا تغير النتائج بالنسبة لأغراض الاقتصاد الكلي.

الأسرة المعيشية (تابع)

■ النماذج المسماة بالتعاون تنظر إلى عملية تكوين الأسرة المعيشية (أو قرار الزواج) على أنها التزام تعاوني، والى وضع القرار على انه مشكلة عادية من مشاكل تحقيق أكبر قدر من المكاسب من الزواج لكلى الشريكين وذلك بالخضوع لقيود واحد ألا وهو دخل الشريكين في القرار. وتدعى هذه النماذج بنماذج المساومة أو التفاوض حين تستخدم أدوات نظرية الألعاب في تحديد الإجراءات التفاوضية.